بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
" تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين "
البند 78 من جدول الأعمال
نيويورك، 21 أكتوبر 2025
يلقيه السيد محمد فايز بوشدوب، وزير مفوّض
------0------

السيد الرئيس،

ينظم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلت به الكمرون باسم المجموعة الإفريقية ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

يحيط وفد بلادي علما بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين، الوارد في الوثيقة A/80/17، ويود في هذا الصدد أن يعرب عن تقديره العميق للجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة والأمانة العامة في مواصلة تحديث وتوحيد قواعد القانون التجاري الدولي، بما يعزز الأمن القانوني والاقتصادي، ويسهم في بناء نظام تجاري دولي أكثر إنصافا وشفافية وشمولا.

كما يعرب وفد بلادي عن خالص تعازيه لرحيل السفيرة جوليا إيما فيلاتورو تاريو، رئيسة الدورة الثامنة والخمسين، ويثمن إسهاماتها القيّمة في مسيرة اللجنة، ويشيد بعمل الأمانة بقيادة السيدة آنا جوبان-بريت على ما حققته من إنجازات ملموسة خلال هذه الدورة.

وترى الجزائر أن لجنة الأونسيترال تضطلع بدور محوري في تطوير بنية القانون التجاري الدولي، من خلال إعداد صكوك قانونية نموذجية واتفاقيات تسهم في إرساء بيئة قانونية أكثر اتساقا وموثوقية، الأمر الذي يمكّن الدول، ولا سيما النامية منها، من تعزيز اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي على أسس عادلة. وفي هذا السياق، تعتبر الجزائر أن مبدأ الشمولية في في وضع القواعد القانونية الدولية يجب أن يظل إطارا موجها لعمل اللجنة، حتى تعكس في مخرجاتها التوازنات الجغرافية والقانونية والاقتصادية بين مختلف الاقاليم.

ويثمن وفد بلادي ما تحقق خلال هذه الدورة من نتائج هامة، منها اعتماد قوالب نموذجية للتنظيم الداخلي للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة، التي تهدف إلى مساعدة الدول على تعزيز أطرها القانونية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المؤسسات التي تشكل العمود الفقري لاقتصادات العديد من الدول النامية، بما في ذلك الجزائر.

كما ترحب بلادي بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وثائق الشحن القابلة للتداول، التي تعد خطوة نوعية نحو توحيد المعايير القانونية في مجال النقل المتعدّد الوسائط، وتعزيز الشفافية في سلاسل التوريد، وتسهيل التحول نحو الرقمنة في التجارة الدولية.

كما تعرب الجزائر عن تقديرها للتقدم المحرز بشأن إنشاء المركز الاستشاري لتسوية منازعات الاستثمار، الذي ينتظر أن يسهم في تعزيز القدرات القانونية للدول النامية، وتمكينها من الدفاع عن مصالحها المشروعة في منازعات الاستثمار، وتخفيض كلفة التقاضي والتحكيم الدولي، وتضييق الفجوة في الخبرة القانونية بين الدول النامية والمستثمرين الأجانب.

وفي السياق نفسه، نرحّب بالأدوات العملية التي اعتمدتها اللجنة خلال الدورة، لا سيما عدة العمل بشأن الوقاية من منازعات الاستثمار وتسويتها، والتي تقدم توجيهات عملية لتفادي النزاعات في مراحلها الأولى عبر الحوار والوساطة، بما يسهم في الحفاظ على الموارد العامة وتحقيق الاستقرار القانوني للمستثمرين، دون الإخلال بحق الدول في تنظيم اقتصادها وفقا لأولوياتها التنموية.

كما تشيد الجزائر كذلك باعتماد عدة العمل المتعلقة بتعقب الأصول واستردادها في حالات الإعسار، لما توفّره من إطار قانوني فعال للتعاون القضائي الدولي واستعادة الأصول المتأتية من أنشطة غير مشروعة أو من حالات إفلاس عابرة للحدود.

السيد الرئيس،

يرى وفد بلادي أن نجاح عمل اللجنة لا يقاس فقط بنوعية الصكوك التي تعتمدها، وإنما أيضا بمدى تنفيذها الفعلي على أرض الواقع. حيث تواجه العديد من الدول قيودا مؤسسية وهيكلية

تحول دون التنفيذ الفعال للمعايير القانونية الحديثة، من بينها محدودية القدرات التقنية، والافتقار إلى الموارد المالية، وضعف البنية التحتية الرقمية، إلى جانب التباين في الأطر التشريعية والتنظيمية.

ومن هذا المنطلق، تدعو الجزائر إلى تعزيز الشراكة بين الأونسيترال والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الإفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، بغية تطوير برامج لبناء القدرات وتبادل الخبرات القانونية، وتوفير الدعم التقني للدول لتكييف نصوص الأونسيترال ضمنها تشريعاتها الوطنية. كما نؤكد على أهمية التعدد اللغوي في اعمال اللجنة، بوصفه ضمانة للمشاركة الفعلية لجميع الدول، وتمكينها من الوصول المتكافئ إلى النصوص القانونية والمفاوضات التقنية.

كما تؤكد الجزائر أن عمل اللجنة يجب أن يظل متماشيا مع أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وخاصة الهدفين الثامن والتاسع المتعلقين بالنمو الاقتصادي والابتكار الصناعي، والهدف السابع عشر المتعلق بالشراكة الدولية. وفي هذا السياق، نشيد بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز الشفافية، وتيسير وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، وتشجيع الرقمنة كأداة للنزاهة والكفاءة في المعاملات التجارية.

وفي الختام، **السيد الرئيس،** يجدّد وفد بلادي دعمه الكامل لدور لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي كآلية مركزية في تطوير النظام القانوني التجاري العالمي، ويؤكد استعداده لمواصلة المشاركة في أعمال اللجنة ومجموعات العمل التابعة لها، إيمانا منه بأن القانون التجاري الدولي المتوازن والعادل يشكل أحد أعمدة النظام المتعدّد الاطراف القائم على التعاون المتبادل.

وشكرا.